

حلقة نقاش

يقترح الوزير السابق جورج قرم، مجموعة من المعالجات لتغيير النمط الريعي في الاقتصاد الوطني، أبرزها اتخاذ مجموعة من الإجراءات مع المصارف ومصرف لبنان لتخفيف خدمة الدين العام وجعل جزء منه ديناً عائماً، ويشير إلى ضرورة إجراء تغيير في الذهنية، وعدم التذرع بالحرب لتغييب التنمية، وانتقد تمديد تحويلات المغتربين

تعويم جزء من الدين العام

جورج قرم: النمط الريعي «يبذر» موارد لبنان



جورج قرم: خلق مناخ مؤات للإنتاج عبر المدارس والجامعات (هيثم الموسوي)

أن تكون مبنية على فكرة السلم والحرب، «فالمثال القائل بأن الحرب لا تسمح بإجراء تنمية في لبنان غير صحيح»، إذ إن الحرب ليست مانعاً بل دليل وجود نماذج اقتصادية في العالم تمكنت من منافسة عمالقة الصناعة في العالم، مثل الهند التي أصبحت منافساً عالمياً، وتايوان التي كانت جزيرة فلاحين، أما سنغافورة التي انفصلت عن ماليزيا فقد تخطت تعقيدات مذهبية وعرقية تفوق التعقيدات اللبنانية. وهناك قبرص المنقسمة، التي ارتفع متوسط الدخل الفردي فيها إلى 23 ألف دولار. أيضاً هناك «صخرة» اسمها مالطا بنت نموذج اقتصاد المعرفة ليصبح متوسط الدخل الفردي لديها 18

ويسهم في طغيان الربوع. لكن الأمر ليس بهذه البساطة، إذ يجب إجراء نقد ذاتي للمرحلة الأخيرة من عمر لبنان، أي مرحلة الميليشيات والحرب وما بعدها، فضلاً عن دراسة وافرة للمراحل السابقة التي تبدأ من «الشبيحة» إلى «الشهابية». نظم المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، حلقة نقاش بعنوان «كيف يمكن تغيير النموذج الاقتصادي اللبناني أو تحسينه؟»، أول من أمس، حاضر فيها قرم عارضاً النمط الاقتصادي اللبناني، والبدايل الموضوعية للخروج من الحلقة المفرغة والدخول في اقتصاد إنتاجي. يعتقد قرم، أن البدائل لا يمكن

محمد وهبة

يتطلب تغيير النمط الاقتصادي اللبناني تغييراً جذرياً في الذهنية وعدم التأسيس المسبق على فكرة استحالة الأمر. بهذه الخلفية ينطلق الوزير السابق جورج قرم ليعالج الدين العام، معتبراً أن أصل الدين ليس المشكلة الأساسية بمقدار كلفة خدمته المرتفعة، ويقترح تحويل جزء منه إلى دين عائم من خلال اتخاذ إجراءات مع المصارف ومصرف لبنان لتخفيف كلفة خدمته. ويشير قرم إلى امتلاك لبنان ميزات عدة، فضلاً عن امتلاكه موارد غير مستغلة، إلا أنه يشير إلى النمط السائد الذي «يبذر» هذه الموارد،

50%

هي نسبة البطالة في الشباب العربي بعد استئثار العربية بحسب ما يقول جورج قرم، وهذه الثقافة تؤدي إلى إثراء سهل وسريع لفئات معينة، وتطلق رغبة الخروج من الأوطان

ألف دولار، أما إيرلندا التي عانت من الحروب والانقسامات فإن دخلها الفردي ارتفع إلى 44 ألف دولار، ولم يعد هناك إيرلندي مهاجر، بل استقدموا خبرات خارجية لأن نسبة تشغيل العمالة المحلية تبلغ 100%. هذه النماذج وغيرها مثل الدانمارك وبلجيكا... تطرح سؤالاً أساسياً: «لماذا لم يبن لبنان أي نموذج متقدم له؟ هل لديه قصور أو عيب في موارده الطبيعية والبشرية وقدراته الكامنة؟»

تركز التنمية

يؤكد قرم أن الإجابة لن تأتي من خارج النمط الذي ظهر مع ميشال شياح، إذ كان مبنياً على الربوع وأدى إلى موجات من هجرة اللبنانيين، فقد ظهر لـ «الشبيحة» بعد استقلال لبنان، أنه لا داعي لوجود قطاعات إنتاجية لأنها لن تنافس «عمالقة» الدول المتقدمة، وبالتالي فإن وظيفة لبنان أن يكون وسيطاً لحذب الأموال الباحثة عن عمليات ريعية الطابع... ولسوء الحظ لم ينقطع هذا النمط إلا

لفترة قليلة مع المرحلة الشهابية التي أولت اهتماماً بالقضايا الاجتماعية والزراعية والتربوية فظهر صندوق الضمان الاجتماعي، المشروع الأخضر، سد القرعون والجامعة اللبنانية... وحينها كان يصل الشطر الأخير من الضريبة المباشرة على المداخيل والأرباح إلى 43%.

عملياً، ترجمت «الشبيحة» بتركز التنمية على مساحة 100 كلم مربع في العاصمة بيروت، بدلاً من انتشارها على 10452 كيلومتراً، أي أن «لبنان اغتصب»، بحسب ما يستنتج قرم. وبعد انتهاء الحرب الأهلية وبدء السياسات الإجمالية توغل لبنان في ثقافة الربيع، وبدأت الثروات الناجمة عن المضاربات العقارية تتراكم إلى أبعد حدود، فيما كان الفساد يدفع رجال الأعمال إلى التقرب من الفئة الحاكمة، أيضاً استجلب النموذج الخليجي (سوليدير مثلاً)، إذ أنشأت مبانيها التي لا تليق بالبيئة المتوسطة ولا بالتراث اللبناني والعربي. وقد ترك القطاع العقاري

تطور مصادر الربيع

يقول جورج قرم إن تطور مصادر الربيع بدأ مع موجة المضاربات على العملة في عام 1992، تبعها مضاربات على الفرق في مستويات الفوائد بين الليرة والدولار، ثم تطور النظام النقدي إلى ثنائية رفعت الفوائد على سندات الخزينة بالليرة على نحو جنوني، وبدأت موجة المضاربات العقارية الأولى بين عامي 1993 و1997، وقد أسهمت فيها عقود المقاولات في مجلس الإعمار المنفوخ فيها، ثم أصدرت رخص الخصخصة خارج أي إطار قانوني ينظم مصلحة الدولة، وفي عام 2004 حصلت موجة جديدة من المضاربات العقارية سببها أيضاً ارتفاع أسعار النفط وتحويلات المغتربين



قطاعات

مصارف

«المركزي» يرخص لمصرف «البلاد الإسلامي»

أوف بغداد» (مصرف تجاري) أيضاً. وفي النصف الأول من عام 2009، أي قبل الترخيص الأخير، بلغت ودائع المصارف الإسلامية العاملة في لبنان 380 مليون دولار، ولديها نحو 200 مليون دولار تسليفات، وفق منتجات إسلامية، وهو رقم متواضع جداً، ولا يكاد يذكر مقارنة بودائع المصارف التجارية، التي باتت تصل إلى 75 مليار دولار حتى نهاية آب 2009، أي إنها لا تمثل سوى 0,5 في المئة من مجمل ودائع المصارف التجارية. وبحسب المعلومات المتوافرة في السوق، هناك «صراع» على صدارة المصارف الإسلامية بين «بنك البركة»، و«بيت التمويل العربي»، إذ يحتل الأول نحو 35 في المئة من حجم الودائع، فيما للثاني نحو 45 في المئة من حجم السوق، بينما لدى كل من المصرف اللبناني الإسلامي و«بلوم للتنمية» 10 في المئة. (الأخبار)

قالت مصادر مطلعة في مصرف لبنان، إن المجلس المركزي رخص منذ أيام مصرف البلاد الإسلامي، وهو مصرف عراقي الأصل، بفتح فرع رئيسي، والعمل في لبنان برأس مال محلي يبلغ 140 مليون دولار، وبذلك يرتفع عدد المصارف الإسلامية الحائزة ترخيصاً للعمل في لبنان، إلى 5 مصارف كالتالي: بيت التمويل العربي، بنك البركة، المصرف الإسلامي اللبناني، «بلوم» الإسلامي، مصرف البلاد الإسلامي. وتجدر الإشارة إلى أن المصارف العراقية تسعى منذ عام 2007 إلى الدخول إلى السوق اللبنانية، وكان هناك بحث لشراء مصرف محلي صغير، أو تقديم طلب ترخيص، ولا تزال هذه «الهجمة» موجودة، إذ تقول المصادر إن عدداً من المصارف العراقية، الإسلامية والتجارية، تعتزم فتح فروع لها في لبنان، وهي لا تزال في مرحلة إعداد الأوراق، فالعاملون في القطاع المصرفي الإسلامي يشيرون إلى أن مصرف الوركاء الإسلامي يستعد للعمل في لبنان، وهناك «بنك

مصارف

محدثات في بازل لاحتواء المخاطر المالية

وتيرة الاستدانة، وحذر من أن الشكوك في شأن «الحذر المالي» قد تؤدي «جدياً» إلى خلل في أسواق السندات». وتدور تساؤلات كثيرة في هذه المرحلة حول الوضع الحقيقي للنظام المالي عالمياً، بعد موجة قوية من الدعم الحكومي، تحديداً في البلدان التي وصلت فيها المصارف التجارية والاستثمارية إلى شفير الهاوية، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا. ويبقى المحللون حذرين من إمكان انطلاق شرارة التعافي فعلياً نظراً إلى أن الاستقرار في القطاع المالي وفي القطاعات الإنتاجية الأخرى يمكن أن يكون مرتبطاً بالدعم الحكومي. كما أن هناك خشية من تجدد الممارسات المالية، التي أدت إلى أزمة الائتمان في بادئ الأمر. ومن بين المديرين التنفيذيين للمصارف الخاضعة، الذين سيحضرون الاجتماع، لاري فينك من «BlackRock» وفيركروم بانديت من «Citigroup»، فيما لويد بلانكفان من «Goldman Sachs» وجايمي ديمون من «JP Morgan Chase»، لن يحضرا.

(الأخبار)

تسضيف المدينة السويسرية، بازل، في نهاية الأسبوع الجاري محافظي المصارف المركزية، والفاعلين في القطاع المالي الرواد حول العالم، لإجراء محادثات بدعوة من مصرف التسويات الدولية. دعوة تطلق في ظل ارتفاع القلق من عودة «المخاطرة الزائدة» التي أدت إلى نشوب الأزمة المالية الأخيرة، وفقاً لما نقلته صحيفة «Financial Times» أمس. وعلمت «الأخبار» أن حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة لن يحضر هذه المحادثات، التي ازدادت وتيرتها بعد اندلاع الأزمة المالية. وقال المصرف الدولي في دعوته إن «الشركات المالية تعود إلى اتباع السلوك العدواني الذي طفا خلال فترة ما قبل الأزمة المالية». وطرح بعض المقترحات التي تمثل في رأيه متركبات النظام المالي السليم، وبينها خفض المصارف لأهداف العائد على الأسهم، كطريقة لخفض المخاطرة. كذلك أعرب المصرف عن قلقه من تدهور أداء المالية العامة في مختلف البلدان، بحكم ارتفاع